نقد قانون اعطأ الجنسية الجديدة في الهند

وفق التعديل الجديد لقانون الجنسية الهندية (Citizenship Amendment Act 2019 - CAA) الذي اقتُرح وصُوّب من قِبل حكومة ناريندرا مودي، فإن جميع المهاجرين غير المسلمين الذي لجؤوا من بنغلادش وباكستان وأفغانستان إلى الهند سيقدرون على كسب الجنسية الهندية بسهولة، إلا أن المسلمين مُستثنوْن من ذلك. وقد أثار ذلك بروز اعتراضات واسعة من سكان الهند المسلمين وغير المسلمين وناشطي حقوق الإنسان في الداخل والخارج وفي منظمة الأمم المتحدة.

المظاهرات المنددة بصدور القانون مازالت مستمرة بشدة في الهند، مما حدا بالحكومة الهندية إلى منع إقامة المحادثات والمناقشات المتلفزة حيال القضية كما قطعت الاتصال بالشبكة العنكبوتية في بعض المناطق. وقد أجابت الحكومة الهندية على الاعتراضات بأن القانون الجديد لا يمس حقوق المسلمين ولا يُركز على منعهم من الحصول على الجنسية وإنما يأتي في سياق المحافظة على حقوق الأقليات غير المسلمة التي ظُلمت في دولها ولجأت إلى الهند، وتُعد مُساعدة الهند لها أمراً واجبا.[1]

تفاصيل القانون الجديد والتعامل العنصري مع المسلمين

تم إضافة تعديل إلى قانون الجنسية الهندية عام 2003م يفيد أن مفهوم اللاجئ غير القانوني وعملية تسجيل المواطنين قد أُضيفا إلى القانون. وفق تعديل عام 2003م فإن اللاجئ غير القانوني هو من دخل الهند دون وثائق

[1] - We Are Witnessing a Rediscovery of India's Republic https://www.nytimes.com/2019/12/27/opinion/india-constitution-protests.html

رسمية (جواز سفر وتأشيرة..) أو دخل بوثائق رسمية وبقي في الهند أكثر من المدة المسموحة[2]، وعملية NRIC هي عملية تحديد المواطنين القانونيين وتمييزهم من اللاجئين غير القانونيين. إلا أن هناك عملية أخرى برزت تحت مسمى العملية الوطنية لتسجيل السكان (NPR) وقُدمت على العملية آنفة الذكر. عملية تسجيل السكان – لاجئين وغير لاجئين – مرحلة أولية ومهمة لنجاح عملية NRIC، ووفقا لها فإن بيانات السكان في جميع المناطق والمدن والقرى يتم تسجيلها، ثم يُستفاد منها في عملية NRIC ويُميز على أساسها اللاجئ غير القانوني[3]. عملية NPR نُفذت فقط في ولاية آسام الهندية. كما نُفذت المرحلة الثانية NRC عام 2019م ونتيجة لها مُحيت أسماء مليونيَ شخص – بينهم قليلٌ من طائفة الهنود وكثير من المسلمين – من قائمة المواطنين القانونيين، وتم اعتبارهم بعد ذلك لاجئين غير قانونيين.[4] من الجدير بالذكر أنه قد تم العثور على الكثير من اللاجئين النيباليين غير القانونيين، وبتدخل من حكومة نريندرا مودي قبل إعلان القائمة؛ تم إضافتهم إلى قائمة المواطنين القانونيين. كما نُذكر بأن اللاجئين النيباليين يُشكلون ذراعا شعبيا قويا مُساندا للحزب الحاكم في الهند.[5] تم إجراء عملية NPR لأول مرة في جميع ولايات الهند في الأعوام 2010 و 2011، إلا أنها لم تصل إلى المرحلة الثانية والتي تُدعى باسم NRIC. وقد بدأت عملية تسجيل المواطنين مرة ثانية عام 2015م إلا أنها لم تصل أيضا إلى مرحلة NRIC.[6] وأخير في 31/يوليو/2019م نشرت الجريدة الرسمية الهندية [7] أن عملية تسجيل المواطنين ينبغي أن تُكمل بين أبريل وسبتمبر/2020م في جميع أنحاء الهند. وتبدو الحكومة الهندية هذه المرة جادة حول قرارها، وقد أعدت مُسبقا مخيمات كثيرة لحبس واعتقال الأفراد الذين سيتم اعتبارهم لاجئين غير قانونيين بعد عملية NRIC.[8] عمليتا NPR و NRIC كلاهما قادرتان على إعلان أي شخصٍ مهاجرا غير قانوني، بغض النظر عن دينه. ولا يظهر إشكال عرقي أو عقدي في ذلك رغم بعض المخالفات القانونية. إلا أن المشكلة برزت مع التعديل الجديد الذي استحدثته حكومة مودي على قانون الجنسية الهندية والذي من خلاله يقدر كل لاجئ غير مسلم تُظهر العمليتان المذكورتان كونَه مواطنا غير قانوني أن يتحول – بحكم التعديل الجديد – إلى مواطن هندي قانوني. كما يجدر التذكير بأن اللاجئين غير المسلمين ليسوا بحاجة إلى إثبات أنهم يُضطهدون في بلدانهم التي أتوا منها، وإنما يكفي كونهم عدم مسلمين كأن يكون من الطائفة السيخية أو البوذية أو غيرها. وتريد الحكومة الهندية من خلال هذا التعديل أن لا تكرر الخطأ الذي وقعت فيه عند إجراء عملية تسجيل السكان في ولاية آسام والتي نتج عنها إعلان أسماء آلاف اللاجئين النيباليين المناصرين للحزب الحاكم ضمن قائمة اللاجئين المخالفين للقانون. وبالتالي سيتم إعلان الكثير من المسلمين الذين عاشوا في الهند مئات السنوات

---

[2] - CAA & NRC II: Here are the myths and facts about all-India National Register of Citizens https://www.businesstoday.in/current/economy-politics/caa-nrc-national-register-of-citizens-myths-and-facts-citizenship-amendment-act-modi-amit-shah-govt/story/392474.html

[3] - CAA & NRC II: Here are the myths and facts about all-India National Register of Citizens

[4] - India's Citizenship Emergency, https://www.newyorker.com/news/q-and-a/indias-citizenship-emergency

[5] - Citizenship Amendment Bill: India's new 'anti-Muslim' law explained, https://www.bbc.com/news/world-asia-india-50670393

[6] - CAA & NRC II: Here are the myths and facts about all-India National Register of Citizens

[7] - CAA & NRC II: Here are the myths and facts about all-India National Register of Citizens

[8] - India's massive, scary new detention camps, explained https://www.vox.com/future-perfect/2019/9/17/20861427/india-assam-citizenship-muslim-detention-camps

مواطنين غير قانونيين، وفي حال عدم قدرة هؤلاء المواطنين على إثبات جنسيتهم الهندية سيتم إرسالهم إلى المخيمات التي أعدوها مُسبقا لهم.

ما يتبع القانون من نتائج على المدى القصير

التعديل الجديد لقانون الجنسية وعملية تسجيل اللاجئين غير القانونيين بشكل عام سيخلقان مشكلات عديدة لمسلمي الهند. من جملة ذلك: عدم الوضوح في عملية تسجيل السكان ومن ثم عملية تحديد اللاجئين غير القانونيين. لم يتم توضيح المعايير التي على أساسها يُفرق بين الجنسية الحقيقية والجنسية المشكوك فيها، ولا يُعلم نوع الوثائق التي تُطالبها الحكومة من السكان حيال هذا الصدد. تعيين هذه المتطلبات تُرك لاختيار المسؤولين والعاملين بهذا القطاع مما سيؤدي إلى حصول تعامل عنصري مع المسلمين وسيجر ذلك إلى إعلان المواطنين المسلمين من الهنود ضمن اللاجئين غير قانونيين،[9] أو أنه سيؤدي إلى طلب رشاوي من المواطنين القانونيين وفي حال عدم القدرة على دفع تلك الرشاوي أو في حال رفضها سيتم إعلان هؤلاء المواطنين على أنهم لاجئون غير قانونيين. وإذا أُعلن عن شخص أنه لاجئ غير قانوني فإنه مُطالب بإثبات جنسيته. وإثبات الجنسية الهندية للمسلمين الذين يقطنون الأرياف ولا يقدرون على القراءة والكتابة أمر عسير جدا ويتطلب زمنا طويلا وقد يتعذّر بالكامل.[10]
بالإضافة إلى ذلك فإن التعامل العنصري الديني مع المسلمين سيضر بسمعة الهند في المنطقة والعالم، وهي الدولة التي تُشتهر بأنها أكبر بلد ديمقراطي وقد عاشت بها الأقليات الدينية وأتباع المذاهب المختلفة مئات السنوات جنبا لجنب، ويُعد ذلك من مفاخر الهند. والآن تريد حكومة الهند الطائفية أن تغير المعالم الديمقراطية للهند وتهمّش المسلمين أو تحبسهم في المخيمات، وتجعل الهند بلدا خاصا بالهندوسيين. ولهذا العمل تبعات خطيرة داخل الهند لها تأثير على الأمن والاقتصاد ، كما أن ستظهر الحكومة الهندية على مستوى المنطقة والعالم بمظهر موحش ومظلم.

تبعات القانون طويلة المدى لمسلمي الهند

تعديل عام 2019م على قانون الجنسية الهندية لا يختلف كثيرا عن قانون جنسية ميانمار الصادر عام 1982م. وفق قانون ميانمار المذكور فإن الجنسية الميانمارية لا تُمنح إلا لمن كان من عِرق الطائفة المحلية الميانمارية. ولذا فإن أبناء سلالة عِرق الروهينجا المسلمين حُرموا من الحصول على الجنسية وقد أدى ذلك إلى حدوث كوارث إنسانية وإخراج قسري ومجازر فظيعة تجاه المسلمين في الأعوام الأخيرة.[11] التعامل العنصري مع المسلمين وتهميشهم سيخلق اختلافات واضطرابات عنيفة طائفية بين مسلمي الهند وأتباع الديانات الأخرى وخصوصا الهندوسيين. الهنود الطائفيون سجرؤون حينها على الهجوم على المسلمين وسينهبون أموالهم وسيخرجونهم من منازلهم وقد يقتلونهم؛ وهو ما حصل في ميانمار. بالإضافة إلى الاختلافات الطائفية الحادة، فإن التعديل الجديد في قانون الجنسية

[9] - CAA & NRC II: Here are the myths and facts about all-India National Register of Citizens
[10] - India's massive, scary new detention camps, explained
[11] - Myanmar's 1982 Citizenship Law and Rohingya
https://burmacampaign.org.uk/media/Myanmar%E2%80%99s-1982-Citizenship-Law-and-Rohingya.pdf

الهندية سيلحق أضرارا فادحة بالاقتصاد الهندي. في الدول التي بها تنوع عرقي وديني وُيقدّر عدد أتباع كل طائفة بالملايين لا يمكن إطلاقا منع السكان من حقوقهم أو معاملتهم بتمييز عنصري مهما كان دينهم. وهذا الأمر سيؤدي إلى إحداث تدهورات أمنية داخلية في الهند وسيمهد الطرق للتدخلات الخارجية في القضية وسيعرض الجو السياسي في البلد للاضطراب وسيتبع ذلك اختلال شديد في الاستقرار الاقتصادي.[12]

ماذا ينبغي أن تفعله الحكومة الهندية لإصلاح القانون؟

مشكلة اللاجئين غير القانونيين من المشاكل الرئيسة في معظم دول العالم. أمريكا وأوروبا وكندا وجميع الدول تواجه هذه المشكلة. تمنع بعض هذه الدول من يلجأ إليها من الحصول على الجنسية القانونية، وهذا المنع قد يكون منطقيا وفق ظروف بعض الدول، إلا أن منع الجنسية أو منحها لأسباب دينية أمر يخالف الحقوق الإنسانية الضرورية أكبر المخالفة. قد أعلنت الهند كذلك عام 2003م عن منع الجنسية القانونية للاجئين غير القانونيين، مما قد يُعد أمرا معقولا. إلا أن الفرق بين تعديل عام 2003 وتعديل عام 2019م هو أن الأول لا ينظر إلى الفوارق الدينية، أما التعديل الأخير فإنها يرتكز على الفوارق الدينية. منح الجنسية على أساس الانتماء لدين محدد تعامل عنصري لا تتبعه أي دولة في العالم. السبيل الوحيد لإصلاح ذلك هو حذف هذا الشرط من التعديل الجديد في قانون الجنسية. إذا كانت الذريعة للتعديل المذكور هو أن غير المسلمين في دول مثل بنغلادش وباكستان وأفغانستان يُضطهدون لأجل ديانتهم وأن على الهند أن تحميهم؛ فإن هذا الكلام ينطبق كذلك على مسلمي الصين وسريلانكا وميانمار الذين يُضطهدون لأجل دينهم الإسلامي. ينبغي البحث عن وسائل أخرى لتحديد السكان غير القانونيين مع السعي لتقليل أعدادهم حد الإمكان. كما ينبغي عمل ذلك بشفافية كاملة ودون النظر إلى الفوارق الطائفية والدينية والعرقية. ومن خلال هذه الطريقة فقط تستطيع الهند أن تجتنب النتائج الوخيمة التي ستضر بأمن الهند واقتصادها أشد الضرر وستفسد سمعتها على مستوى الدول الإسلامية والعالم أجمع.

[12] - CAA & NRC: The two together pose a serious threat to India's development story
https://www.businesstoday.in/current/economy-politics/caa-and-nrc-these-two-pose-a-serious-threat-to-indias-development-story-muslims-religious-fundamentalism-secular-amit-shah/story/392319.html

إعلان النتائج المبدئية للانتخابات الرئاسية، وتأثيراتها على عملية السلام

في تاريخ 28/سبتمبر/2019م تم عقد الانتخابات الرئاسية الأفغانية في الأماكن التي كانت ظروفها موائمة، وقد تمت العملية بعد اتخاذ تدابير أمنية مُكثفة. عُقدت الانتخابات بعد تأجيلها مرتين، ومن بين سُكان أفغانستان البالغ عددهم نحو 37 مليون نسمة سجّل تسعة ملايين شخص أسماءهم للتصويت، وشاركَ من العدد المذكور 1824401 شخص في الانتخابات بإدلاء أصواتهم في 24281 مركزٍ للاقتراع. تُشكل النساء نسبة 31% من المصوّتين، كما يُشكّلن نسبة 11% من مجموع الأفراد الذين تتوفر فيهم شروط التصويت. وفق النتائج المبدئية المُعلَنة فإن محمد أشرف غني الذي يرأسُ جماعة (مؤسسي الدولة) قد حاز نسبة 50.64% من مجموع الأصوات، معتليا بذلك هرم المرشحين للرئاسة بأفغانستان.

ما هي أسباب تأجيل إعلان النتائج المبدئية للانتخابات؟

تم تعيين تاريخ 19/أكتوبر/2019م لإعلان النتائج المبدئية للانتخابات الرئاسية، ثم أُجّلت إلى تاريخ 7/نوفمبر/2019م بعد تأخير استمر لـ 19 يوما. ثم أُجّل موعد إعلان النتيجة مرة أخرى إلى تاريخ 14/نوفمبر/2019م، ولم يتم الإعلان في هذا التاريخ أيضا، وأُعلنت في بداية شهر جدي، وقد تكون العوامل التالية هي الأسباب التي أدت إلى تأخير إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية الأفغانية:

- أدت اعتراضات بعض الفرق الانتخابية إلى تأخير إعلان النتائج عدة أيام، حيث اعترضت الفرق على قضية إشراف مفوضية الانتخابات على قضية معدات فرز الأصوات وحسابها التي تم نقلها للولايات. اعتزمت مفوضية الانتخابات أن تشرف على فرز الأصوات في عدد 8255 مركز من مراكز الاقتراع في جميع ولايات أفغانستان البالغ عددها 34 ولاية، إلا أن المراكز المذكورة افتقدت لمعدات مسح البصمة أو اتضح أن هناك فروقا في بيانات الانتخابات المُسجلة بها. الكثير من المرشحين يردون مزاعم مفوضية الانتخابات ويُطالبون

بإبطال 300 ألف تصويت، إلا أن المفوضية لا توافقهم على ذلك. يرى المعترضون أن من بين التصويتات المذكورة هناك 102012 تصويت تم تسجيلها خارج الوقت المسموح، وهناك 137630 تصويت تم احتجازها، كما أن تفاصيل عدد 70000 تصويت لا تظهر بشكل واضح، إلا أن قرار المفوضية قضى بعدّ هذه الأصوات ضمن التصويتات الصحيحة.

- من جملة اعتراضات المنتقدين للمفوضية أن مخازن صناديق الاقتراع كانت موصدة في 7 ولايات، ولذا لم تقدر مفوضية الانتخابات على تفتيش تلك الصناديق وإعادة فرز اقتراعاتها في المدة المُحددة.
- الشركة الألمانية "ديرملوك" التي وفّرت أجهزة مسح البصمات وتسجيل الهويات، لم تُقدم بيانات ونتائج التصويت لمفوضية الانتخابات إلا بعد مُضي أكثر من أسبوعين، في حين أن الواجب عليها كان يقتضي إنهاء ذلك خلال يومين أو ثلاثة أيام.

إمكانية انتقال عملية الانتخابات إلى الدور الثاني

بعد تأخير استمر لقرابة ثلاثة أشهر، أعلنت مفوضية الانتخابات النتائج المبدئية للانتخابات بتاريخ 27/ديسمبر/2019م ووفقا لهذه النتائج حاز محمد أشرف غني نسبةً أعلى من 50%، وهناك قلق حيال صحة النتائج المُعلنة مع احتمال تغييرات كبيرة في النتائج، كما لا يُستبعد انتقال العملية الانتخابية إلى الشوط الثاني. هنا نحو 16500 شكوى تم تسجيلها لدى لجنة تسجيل الشكاوي بمفوضية الانتخابات، ومعظمها مُسجلة من فريق "الثبات والتعايش"، الذي قاطع عملية حساب وفرز الأصوات، وطالب بإبطال عدد 300 ألف تصويت بسبب عدم اشتمالها على البصمة أو أنها أُدخلت في صناديق الاقتراع خارج الوقت المسموح. يُلاحظ كذلك أنه لا يوجد اتحاد في المواقف في مفوضية الانتخابات حيال نتائج الانتخابات. وفق التقارير فقد اعترف أحد أعضاء المفوضية واسمه مولانا عبدالله أن النتائج الأولية المُعلنة مليئة بالمخالفات القانونية، وقد طالبَ لجنة فحص الشكاوي الانتخابية بإنجاز عملها بحيادية تامة، ليتم تمييز التصويتات السليمة من المخالفة للقانون. رغم أن إعلان النتائج المبدئية للانتخابات الرئاسية تأخر عن وقته ثلاثة أشهر، إلا أنها مازالت تفتقد للشفافية وعليها علامات استفهام، ولا يمكن استبعاد احتمال وقوع التغيير في النتائج. إذا أبطلت مفوضية الانتخابات نحو 12 ألف تصويت من الأصوات المؤيدة للمرشح أشرف غني، فستنتقل عملية الانتخابات إلى الشوط الثاني يقينا. مما يزيد في إمكانية وقوع هذا الاحتمال هو أن الأمريكان يؤيدون مسارا لا يُعرقل مفاوضاتهم مع طالبان. ووفق التقارير فإن الأمريكان لا يعتقدون أن أشرف غني سيُبدي استعداده للسلام مع طالبان في حال فوزه في هذه الانتخابات.

تأثيرات الانتخابات على عملية السلام

لا شك أن الانتخابات وكيفية إجرائها وتأخر إعلان نتائجها مرتبطة بعملية السلام الحالية. الكثيرون أمّلوا في أن تحصل المصالحة ثم تعقبها الانتخابات، إلا أن الرئيس الأفغاني اجتهد في أن تُعقد الانتخابات أولا، ثم تتحرك البلد بعدها نحو السلام بقيادة الرئيس المُنتخب الجديد. وقد تم تنفيذ ما أراده الرئيس غني، وسبب ذلك هو أن الولايات المتحدة الأمريكية أعملت ضغوطات على طالبان تفيدهم بأنه في حال امتناعهم عن الامتثال لرغبة الولايات المتحدة فإن الرئيس الأفغاني سيُنتخب وستضيع فرصة السلام لخمس سنوات أخرى. بالإضافة إلى ذلك يُذكر أنه لم تحدث أي تطورات في عملية السلام خلال مرحلة الانتخابات، وبعد أن أُجريت الانتخابات برزت تطورات في مفاوضات السلام، كما أن إعلان الانتخابات كان له تأثير سلبي على مفاوضات السلام. والآن بعد حصول تطورات كثيرة في المفاوضات، فإن طالبان تؤكد فقط على موقفها حيال إطلاق النار، ولذا تُعمل الولايات المتحدة الأمريكية عليها الضغوطات، ولذا تم إعلان النتائج المبدئية للانتخابات لتُظهر أمريكا لطالبان أنه في حال عدم استجابة التنظيم لمطالب أمريكا فسيُنتخب رئيس لأفغانستان وستقل فرصة إحلال السلام. وقد تُرك طريق مفتوح لطالبان هو أن يُفسح المجال لهيئة الشكاوى الانتخابية بأن تُكمل عملها، ويتوقف أمر انتخاب الرئيس الأفغاني على قرار هيئة الشكاوى الانتخابية. إذا قبلت طالبان هذا الطلب فإن قرار هيئة الشكاوى الانتخابية سيحول دون وصول أشرف غني إلى سدة الحكم وستنقل عملية الانتخابات إلى الشوط الثاني. وستُشكل بعدها حكومة توافقية، وستفقد حينها الانتخابات معناها. لذا فإن التغييرات في نتائج الانتخابات والتطورات والعراقيل التي تعترض طريقها مرتبطة بمفاوضات السلام الجارية في قطر. هنا – في أفغانستان - يُضغط على طالبان من خلال التطورات في نتائج الانتخابات، ويكون تأثير ذلك هناك في قطر حيال تجري مفاوضات السلام. يقول أعضاء مفوضية الانتخابات بأفغانستان أن كثرة الشكاوي قد تستغرق وقتا طويلا لفحصها، ومن ذلك يظهر أن النتائج النهائية ستتأخر مثل ما أُخّرت النتائج المبدئية، وسيبقى الشعب منتظرا إلى أمد غير معلوم.

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrs.com -- www.csrs.af

هاتف المكتب: + 93 (0) 784089590

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.